10 December 2013
Arabic

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون
البند ١٥ من جدول الأعمال
ثقافة السلام

إندونيسيا، باكستان، بنغلاديش، بولندا، تركمانستان، تركيا، جزر البهاما، سنغافورة،
سيشيل، شيلي، الفلبين، فييت نام، قطر، ماليزيا: مشروع قرار

تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي
لحقوق الإنسان^(١)، ولا سيما الحق في حرية الفكر والضمير والدين،

وإذ تشير إلى قرارها ١٠٤/٦٧ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ المتعلق
بتشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، وإلى قراراتها
الأخرى ذات الصلة بالموضوع،

وإذ تشير أيضا إلى أنها، في قرارها ١٠٤/٦٧، أعلنت الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ عقدا
دوليا للتقارب بين الثقافات،

وإذ تشجع، في هذا الصدد، الأنشطة الرامية إلى تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات
من أجل تعزيز السلام والاستقرار الاجتماعي واحترام التنوع وتوحي الاحترام المتبادل،

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

(١) القرار ٢١٧ ألف (د-٣).

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتهينة بيئة مؤاتية لتحقيق السلام والتفاهم على الصعيد العالمي وأيضاً على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي،

وإذ تشير إلى قرارها ١٤/٦٤ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ المتعلق بتحالف الحضارات الذي رحبت فيه بالجهود الرامية إلى تشجيع مزيد من التفاهم والاحترام بين البشر من مختلف الحضارات والثقافات والأديان،

وإذ تضع في اعتبارها ما يمكن أن يقدمه الحوار بين الأديان والثقافات من مساهمة قيمة في زيادة الوعي بالقيم المشتركة بين البشر جميعاً وزيادة فهمها،

وإذ تلاحظ أن الحوار بين الأديان والثقافات أسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق التفاهم والتسامح والاحترام وفي تعزيز ثقافة السلام وتحسين العلاقات بوجه عام بين الشعوب التي تتباين خلفياتها الثقافية والدينية وبين الأمم،

وإذ تقر بأن التنوع الثقافي وسعي جميع الشعوب والأمم إلى تحقيق التنمية الثقافية هما من مصادر الإثراء المتبادل للحياة الثقافية للبشر جميعاً،

وإذ تضع في اعتبارها أن تقبل التنوع الثقافي والعرقى والديني واللغوي يرسي أسس السلام والتفاهم والصدقة بين الناس من مختلف الثقافات والأمم وأنه ينبغي مراعاة هذا التنوع في الجهود المبذولة لإقامة الحوار بين الثقافات والأديان، حسب الاقتضاء،

وإذ تشدد على أهمية الثقافة لأغراض التنمية ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تلاحظ في هذا الصدد الصلة الوثيقة بين التنوع الثقافي والحوار والتنمية،

وإذ تلاحظ مختلف المبادرات التي اضطلع بها على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي من أجل تعزيز الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات والحضارات، وهي مبادرات مترابطة يعزز كل منها الآخر،

وإذ ترحب بالدور القيادي الذي تؤديه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في تعزيز الحوار بين الثقافات، وبالعامل الذي يقوم به تحالف الأمم المتحدة للحضارات ومؤسسة آنا ليند، والعمل الدائب الذي يضطلع به مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات في فيينا،

وإذ ترحب أيضاً بإعلان فينتيان المتعلق بالحوار بين الأديان الذي اعتمده الاجتماع الآسيوي الأوروبي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وإذ تقدر ما يوليه الإعلان من أهمية للحوار بين الأديان وما يقدمه من إسهام كبير في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق السلام والتنمية،

وإذ تعترف بمساهمة الأفراد ومنظمات المجتمع المدني المعنية مساهمة إيجابية في تشجيع الحوار والتفاهم بين الأديان والثقافات وتعزيز ثقافة السلام،

وإذ تسلم بما تسهم به وسائط الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة في تعزيز تفهم الشعوب للثقافات والأديان المختلفة، بطرق منها تشجيع الحوار،

وإذ تعيد تأكيد أهمية الاستمرار في إشراك جميع الأطراف المعنية، بمن فيهم الشباب والنساء، بوصفهم عناصر فاعلة معنية، في الحوار بين الأديان والثقافات في إطار المبادرات المناسبة التي تتخذ على مختلف الصعد بهدف التصدي لمظاهر التحامل وتحسين سبل التفاهم،

وإذ تسلم بالتزام جميع الأديان بالسلام وبضرورة تضافر الأصوات التي تدعو إلى الاعتدال من جميع الأديان والمعتقدات من أجل إقامة عالم أكثر أمنا وسلاما،

١ - تؤكّد من جديد أن التفاهم والحوار بين الأديان والثقافات يشكّلان بعدين مهمين من أبعاد الحوار بين الحضارات وثقافة السلام؛

٢ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٢)؛

٣ - تعترف بأهمية الحوار بين الأديان وما يقدمه من إسهام كبير في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق السلام والتنمية، وتهيب بالدول الأعضاء اعتبار الحوار بين الأديان والثقافات، حسب الاقتضاء، ومتى كان ذلك مناسبا، أداة هامة في الجهود الرامية إلى إحلال السلام وإرساء الاستقرار الاجتماعي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل؛

٤ - تقر أيضا بالجهود التي تبذلها الجهات المعنية من أجل تعزيز التعايش والوئام داخل المجتمعات عن طريق تشجيع احترام التنوع الديني والثقافي، بسبل منها تحاور مختلف شرائح المجتمع بشكل متواصل ونشط؛

٥ - تشير إلى الدور القيادي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مجال الحوار بين الثقافات وإسهامها في الحوار بين الأديان، وإلى أنشطتها المتصلة بترسيخ ثقافة السلام واللاعنف وتركيزها على اتخاذ إجراءات محددة في هذا المجال على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي؛

٦ - ترحب بإعلان العقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢)، الذي ستؤتيه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بالتشاور مع الدول الأعضاء

والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية، وضع خطة عمل له من أجل تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات وتشجيع التسامح والتفاهم؛

٧ - **تعيد تأكيد** التزام جميع الدول رسمياً بالوفاء بالتزاماتها بتعزيز احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاتها وحمايتها على الصعيد العالمي، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١) والصكوك الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي، حيث إن الطابع العالمي لهذه الحقوق والحريات أمر غير قابل للنقاش؛

٨ - **ترحب** بنتائج الاجتماع الآسيوي الأوروبي السابع المعني بالحوار بين الأديان فيما يتعلق بتسخير فوائد الهجرة والتصدي لتحدياتها عبر الحوار بين الأديان والثقافات، الذي عقد في مانيلا عام ٢٠١١، وترحب أيضاً بالمؤتمر الآسيوي الأوروبي الدولي الرفيع المستوى المعني بالحوار بين الثقافات والأديان، المقرر عقده في سانت بيترسبرغ بالاتحاد الروسي في تموز/يوليه ٢٠١٤؛

٩ - **ترحب أيضاً** بالوثيقة الختامية المعنونة "إعلان فيينا بشأن تحالف الحضارات" التي أصدرها المنتدى العالمي الخامس لتحالف الأمم المتحدة للحضارات الذي عُقد في فيينا يومي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، وترحب كذلك بالمنتدى العالمي السادس لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، المقرر عقده في بالي بإندونيسيا في آب/أغسطس ٢٠١٤؛

١٠ - **تؤكد** أهمية الاعتدال كقيمة داخل المجتمعات لمواجهة التطرف بجميع جوانبه ولزيادة الإسهام في تعزيز الحوار والتسامح والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات؛

١١ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها وسائط الإعلام لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، وتشجع على مواصلة تعزيز الحوار بين وسائط الإعلام من جميع الثقافات والحضارات، وتشدد على حق كل شخص في حرية التعبير، وتؤكد مجدداً أن ممارسة هذا الحق تنطوي على واجبات ومسؤوليات خاصة وقد تخضع، من ثم، لقيود معينة لا تتجاوز ما ينص عليه القانون وما يقتضيه احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الحفاظ على الصحة أو الآداب العامة؛

١٢ - **ترحب أيضاً** بالجهود الرامية إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك شبكة الإنترنت، لتشجيع الحوار بين الأديان والثقافات، بوسائل من بينها البوابة الإلكترونية للحوار بين الأديان التي أنشئت في أعقاب الاجتماع الوزاري الاستثنائي لحركة بلدان عدم الانحياز المعني بالحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام والتنمية الذي عقد في مانيلا في عام ٢٠١٠، وتشجع الجهات المعنية على الاستفادة من هذه

الفرصة لنشر أفضل ما لديها من ممارسات وخبرات في مجال الحوار بين الأديان والثقافات من خلال الإسهام في البوابة الإلكترونية للحوار بين الأديان؛

١٣ - تشجيع الدول الأعضاء على النظر، حسب الاقتضاء ومتى كان ذلك مناسباً، في المبادرات التي تحدد مجالات يتعين اتخاذ إجراءات عملية فيها في جميع قطاعات المجتمع وعلى جميع مستوياته، من أجل تشجيع الحوار والتسامح والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات، ومن بين هذه المبادرات الأفكار التي طرحت خلال الحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام الذي عقد في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بما في ذلك فكرة النهوض بعملية الحوار بين الأديان في العالم، والأفكار التي طرحت أثناء اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بالسلام والحوار بين الثقافات، المعقود في باريس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛

١٤ - تسلم بمشاركة منظومة الأمم المتحدة مشاركة فعالة مع المنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية المعنية في تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات وفي عقد ملتقيات لأفراد مختلف الثقافات والأديان والعقائد والمثل لمناقشة القضايا والأهداف المشتركة؛

١٥ - تسلم أيضاً بالدور الهام للمجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، وتشجيع اتخاذ تدابير عملية لتعبئة هيئات المجتمع المدني، بما يشمل بناء القدرات وإيجاد الفرص ووضع الأطر اللازمة للتعاون؛

١٦ - تدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تعزيز المصالحة من أجل المساعدة على ضمان تحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة، بطرق تشمل اتخاذ تدابير للمصالحة والاضطلاع بأعمال الخدمة العامة والتشجيع على العفو والتراحم بين الأفراد؛

١٧ - تسلم بأن مكتب دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة يضطلع بدور قيم كجهة تنسيق داخل الأمانة العامة بشأن هذه المسألة، وتشجع المكتب على مواصلة التفاعل والتنسيق مع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وتنسيق إسهامها في العملية الحكومية الدولية الرامية إلى تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات؛

١٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.